

# التونسيون يتفقدون مدنهم بعد انتشار العنف إلى الضواحي

## خبراء يؤكدون تراجع دور الأسرة والمجتمع في تثبيت قيم السلم المجتمعي



تفاقمت ظاهرة العنف في تونس خلال السنوات التي تلت ثورة يناير 2011 بشكل لافت للانتباه نتيجة للانفلات الذي شهدته البلاد على مختلف الأصعدة وخاصة الصعيد الأمني. كما تغيرت خارطة العنف لتنتقل الظاهرة من الأحياء الشعبية التي تعد حاضنة تقليدية لها إلى الأحياء الراقية بشكل بات فيه التونسيون فاقدين للإحساس بالأمان وأصبح العنف ثقافة تمارس يوميا في مختلف الفضاءات.

راضية القيزاني

تونس - تعكس حادثة وفاة الشاب قيس الصفراوي، البالغ من العمر 23 سنة، طعنا بسكين من قبل مجموعة من المنحرفين حالة الانفلات التي يعيشها المجتمع التونسي منذ الثورة، والتي كان العنف أحد أبرز سماتها.

كما كشفت هذه الحادثة التي وقعت في منطقة سكرة الواقعة في الضاحية الشمالية لمدينة تونس (تبعد 6 كلم عن وسط العاصمة)، عن تغير في جغرافية ظاهرة العنف التي لم تعد تقتصر على الأحياء الشعبية التقليدية وذات الكثافة السكانية العالية بل امتدت لتصل إلى الأحياء الراقية. واستفحلت حتى أصبحت هاجسا يورق جزءا من التونسيين الذين فقدوا الإحساس بالأمان.

حادثة مقتل الشاب قيس الصفراوي ليست معزولة، فقد سبقتها حادثة مماثلة شهدتها المنطقة ذاتها في العام الماضي، تمثلت في مقتل رئيس جمعية الجالية الإفوارية بتونس من قبل مجموعة من المنحرفين أرادوا سرقة هاتفه الجوال. وتقريبا تملئ مواقع التواصل الاجتماعي بشكل يومي بأخبار عن حوادث العنف، من سرقة وقتل واغتصاب وسلب.

ويرى خبراء أن ظاهرة العنف في تونس امتدت إلى نسبة عالية من فئة الشباب، حتى أن العنف أصبح السمة الطاغية على هذه الفئة، وهو ما جعلهم يدقون ناقوس الخطر إيداننا بضرورة التحرك لتلويقها والبحث في أسباب تشكلها واليات تفكيكها.

وكشفت دراسة أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية حول "العنف الحضري بتونس"، أن المجموع العام لضحايا العنف تجاوز في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 أكثر من 600 ألف قضية مسجلة، أي بمعدل 25 بالمئة من العدد الجملي للضحايا، في حين لم يتجاوز في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 نسبة الـ 20 بالمئة وهو ما يعكس ارتفاعا واضحا لمؤشر العنف في المجتمع التونسي.

ظاهرة تتحول إلى ثقافة

يرى المختص في علم الاجتماع محمد الجويلي في تشخيصه للظاهرة "إننا نعيش تغييرا في حدود جغرافية الجريمة من مطلق فكرة العنف الحضري وغير الحضري". ويرجع هذا التغيير إلى الحراك الذي يعرفه شباب الأحياء الشعبية الذين ينتقلون من جهاتهم نحو الجهات الراقية أو الميسورة بحثا عن

عنف يسود كل المشاهد

62 بالمئة منهن للعنف المادي، و5 بالمئة للعنف الجنسي، مشيرة إلى أنه تم تلقي أكثر من 6500 مكالمة على الخط الأخضر المخصص للتبليغ عن حالات العنف ضد المرأة.

وأقرت الوزيرة باستمرار ظاهرة العنف والتمييز والإقصاء المبني على النوع الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين داخل الأسرة والفضاء العمومي الأخيرة، معظمها في ملاعب كرة القدم. ولم يخل الوسط التربوي أيضا من مظاهر العنف فهو من أكثر المجالات الالفة للنظر في الفترة الأخيرة. ووفق دراسة المسع د التونسي للدراسات الاستراتيجية فإن حالات العنف الصادرة عن التلاميذ خلال الأشهر العشرة من عام 2017 بلغت 14792 اعتداء، وقد تم تسجيل 7392 حالة عنف مادي صادرة عن أساتذة داخل المؤسسة التربوية، و4812 حالة اعتداء مادي صادرة عن بقية الأسرة التربوية من إداريين وغيرهم.

كما أن جميع أشكال العنف سجلت حضورها في الواقع اليومي للتونسيين من العنف اللفظي والبدني إلى العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس إلى العنف الاقتصادي، ويؤكد مختصون أن انتشار العنف داخل الأسرة كنواة للمجتمع ومنها إلى الفضاء العام يدل على أن كل الأطراف في المجتمع مسؤولة وجميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أيضا مسؤولة.

وتركز مؤسسات حماية الطفل والأسرة على ضرورة البدء بإصلاح وتكوين بنیان ومبادئ التربية الأسرية وتنقية الأجواء داخل البيت مع التركيز على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والإنترنت ووسائل التقنيات الحديثة في ذلك لأن لديها دورا مباشرا ومحوريا في الحد من مصادر العنف التي يتعرض لها الطفل منذ سنواته الأولى داخل البيت.

وكان المنسوب العام لحماية الطفولة، مهيار حمادي، أكد ارتفاع منسوب العنف في المادة التلفزيونية التي يتم بثها على القنوات التونسية وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة وسلامة الأطفال. وأضاف حمادي أن مظاهر العنف في المسلسلات والانتاجات الكوميديا، التي يتم بثها على القنوات التلفزيونية، تجسدت من خلال مظاهر العنف اللفظي والبدني فضلا عن الإيحاءات المنافية للأخلاق.

ويعتبر الباحث في علم الاجتماع طارق بالحاج محمد أن هناك تراجعا لدور العائلة في حماية الطفل من العنف ويسمي ذلك بالاستقالة العائلية، فالعائلة إما تكون مفككة وإما عنيفة وإما مستغلة فزلت في مهمة التربية لمؤسسات تنشئة اجتماعية بديلة وعوضت التربية بمجرد عملية إتفاق مادي، فالأسرة العنيفة تسلط فيها أقتسى درجات العنف على الأفراد في ما بينهم أو على الطفل باعتباره أضعف حلقة فيها، وهو ما يؤدي إلى وقوع الجرائم العائلية بالجملة، والعنف الأسري، والتحرش الجنسي، وزنا المحارم.

وقالت الشارني، في تصريح إعلامي، إن تونس سجلت 238 حالة عنف 90 بالمئة منها في ملاعب كرة القدم منذ انطلاقته انتشرت بشكل كبير، إضافة إلى عوامل التحولات بعد العام 2011، وإلى العنف اللفظي الذي يُنقل عبر وسائل الإعلام ويصدر عن السياسيين ونواب البرلمان، مشيرا إلى وجود أزمة قيم وأزمة قوة لدى التونسيين خاصة من المراهقين والشباب.

ويرجع ممدوح عز الدين توسع دائرة العنف في المجتمع التونسي إلى العديد من الأسباب أبرزها المخدرات التي انتشرت بشكل كبير، إضافة إلى عوامل التحولات بعد العام 2011، وإلى العنف اللفظي الذي يُنقل عبر وسائل الإعلام ويصدر عن السياسيين ونواب البرلمان، مشيرا إلى وجود أزمة قيم وأزمة قوة لدى التونسيين خاصة من المراهقين والشباب.

السياسيون وخطاب العنف

يربط المختصون في علم الاجتماع المشهد السياسي في تونس ببقية جزئيات المشهد التونسي عموما معتبرين أن السياسيين التونسيين يتسمون بمستوى عنف لافت في خطابهم الفترة الأخيرة، عنف انقسم إلى جانب لفظي تجسده الخطابات المتشنجة والداعية إلى الكراهية والصراع وجانب مادي تجسم في العديد من الصراعات السياسية، خاصة في مجلس نواب الشعب الذي تحول في الكثير من المرات إلى حلبة للملاكمة.

ولاحظ الخبراء أن هذه المشاهد التي تبث تلفزيونيا على المباشرة إلى العائلات التونسية ساهمت بشكل كبير في تغذية ظاهرة العنف خاصة أن السياسيين يُعتبرون نظريا قذرة، وممارستهم للعنف يمكن اعتبارها تشريعا له وتحريضا على ممارسته.

وتعد الملاعب أيضا حاضنة أساسية للعنف فالأرقام المتعلقة بهذا الملف مفرقة، حسب ما أكدته وزيرة الشباب والرياضة السابقة ماجدولين الشارني.

للقتل، خاصة في ظل ضعف الدولة وغياب الحضور الأمني في المواقع التي تستدعي حضوره فيها. من جهته، ذهب أسنان علم الاجتماع سامي نصر بعيدا في تشخيص الظاهرة حيث اعتبر أن العنف في تونس أصبح ثقافة كونه اكتسح كل الفضاءات والمجالات ولم يعد مقتصرا على فئة دون أخرى. وقال سامي نصر والخاصة، لدى الفقير والغني، الشيخ والشاب، المرأة والرجل.

وأعتبر نصر أن التونسي "تتطلع بالعنف ولم تعد هذه الظاهرة تغير اشمئزازة وهو ما يعني أننا وصلنا إلى مرحلة في غاية الخطورة"، مشيرا إلى أن أهم أسباب تفشي ثقافة العنف في تونس أن القوانين الرديئة لم تعد وحدها كافية للتقليل من حجم الظاهرة وفي غياب القدرة يصبح الأمر أخطر ويصير العنف لغة تواصل.

بدوره لاحظ الباحث في علم الاجتماع ممدوح عز الدين وجود جرائم مجانية في الفضاء العام فيها الكثير من "المشاهدة" وهي جرائم بلا تاريخ أو أسباب واضحة وتحمل الكثير من السادية والتوحش، على حد تعبيره. ولاحظ أن ما أصبح يُميز الجريمة هو تداخل المرجعيات فهناك جرائم لها مرجعية تقليدية مثل جرائم العروضية وجرائم "حداثة" مثل قتل الأخ لأخيه وقتل الزوجة لزوجها والزوج لزوجته، حيث تحولت العائلة من إطار يحمي الفرد من الجريمة إلى مصدر للجريمة.



دراسة أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية حول العنف الحضري بتونس، كشفت أن المجموع العام لضحايا العنف تجاوز من 2011 إلى 2017 أكثر من 600 ألف قضية مسجلة، أي بمعدل 25 بالمئة من العدد الجملي للضحايا

